الْمُوَازَنَةُ بَيْنَ كِتَابِ الْإِيضَاحِ فِي عِلَلِ النَّحْوِ لِلزَّجَّاجِي وَكِتَابِ الْعِلَلِ فِي النَّحْوِ لِلْوَرَّاقِ

إِعْدادُ:

د. عبد الله محمد حيانـي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك فيصل بالأحساء

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين؛ سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإنَّ صناعة العلل النحوية عند المتقدمين اجتهادية، ودخل معظمها المنطق، فاكتنفها الغموض كثيراً. وإنَّ فقه علل النحويين سُلَّم لفهم الفكر النحوي عند علماء العربية، وهو عامل أسٌّ في تِقَانة دارسي العربية قواعدَها، وتطبيقاتها. وقد طغى على عبارة معظم المتقدمين البعد عن اليسر، وكان هذا عائقاً عن فهمها بنضج عند دارسي العربية في المرحلة الجامعية خاصة، بل وفي الدراسات العليا أيضاً؛ فولَّد هذا عزوفاً عن كتب التراث عند كثيرين من طلابنا الجامعيين. ويكون هذا النأي آكد، عند حديث المتقدمين عن العلل النحوية. إلاَّ أني وجدت في عبارة أبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) سلاسة وبراءة من التعقيد، وتجلى هذا في كل كتبه؛ ومنها كتابه الإيضاح في علل النحو، الذي بسط فيه القول في التعليل النحوي، فجعل الكلام في علل النحويين سهل الفهم.

وإنَّ لُمَة إيضاح الزجاجي في السلامة من الغموض، كتابُ أبي الحسن الورَّاق (ت: ٣٨١ هـ)؛ العلل في النحو. فكلاهما أفرد كتابه للكلام على العلل النحوية، وهما عاشا في القرن نفسه؛ القرن الرابع الهجري؛ الذي ازدهرت فيه العلوم والفهوم.

ولمحت شبهاً بين كتابيهما لا يخفى على ذي بصيرة؛ في المنهج، وفي عدد لا بأس به من الموضوعات في التعليل النحوي، وفي الرؤية النحوية. وبما أنَّ الزجاجي متقدِّم على الوراق بما يزيد على أربعين سنة؛ فلا نجد لأبي القاسم الزجاجي، ولا لكتابه ذكراً في علل الوراق. فهذا كله دفعني للموازنة بين الكتابين.

وقسمت الكلام في البحث على المباحث التالية:

المقدمة.

التعريف بأبي القاسم الزجاجي: اسمه ونسبه، مولده ووفاته، حياته، شيوخه، تلاميذه مؤلفاته.

التعريف بأبي الحسن الوراق: اسمه ونسبه، مولده ووفاته، حياته، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته.

بين يدي الكتابين: خصصت الكلام فيه على الموازنة العامة بين الكتابين.

الموازنة في المنهج: ضمَّ الدرسُ فيه الموازنةَ في العبارة، والاستشهاد بالآيات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والشعر، وفي المصادر.

الموازنة في المادة العلمية.

أثر إيضاح الزجاجي وعلل الوراق فيمن بعدهما.

الخاتمة: سطرت فيها أهم ما خلص إليه البحث من نتائج.

وذيَّلت أوراق البحث بمصادره ومراجعه.

آمل أن يكون لهذا العمل أثر إيجابي في دراساتنا اللغوية، وأسأل مولاي الكريم أن يجعله في ميزان أعمالي يوم ألقاه. ويتوجه الباحث بالشكر الجزيل لعمادة البحث العلمي، بجامعة الملك فيصل، على دعمها المادي والمعنوي في تمويل هذا المشروع البحثي، رقم (١٦٠١٢٨).

والحمد لله ربِّ العالمين.

التعريف بأبي القاسم الزجاجي[(١)]

اسمه ونسبه:

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، نسبة إلى شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت: ٣١١هـ).

مولده ووفاته:

ولد في الصيمرة، وقيل في نهاوند، وكلاهما جنوب همذان من بلاد

(١) ترجم له في: إنباه الرواة على أخبار النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية ببيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م. (٢: ١٦٠-١٦١)، والعِبَر في خبر مَن غبر، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. الطبعة الثانية: ١٩٨٤م. (٢: ٢٦٠)، والبداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ) مكتبة المعارف ببيروت. (١١: ٢٢٥)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) تحقيق: محمد المصري. جمعية إحياء التراث في الكويت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ. ص (١٣١)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م. (٢: ٧٧)، وشذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير بدمشق. الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ. (٢: ٣٥٧)، والزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي، من خلال كتابه (الإيضاح) للدكتور مازن المبارك. دار الفكر، الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. (ص ٧ – ٢٣).

فارس، ولم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته. أمّا وفاته فكانت في طبرية، فيما بين (٣٣٧هـ) و(٣٤٠ هـ)، ولعل أقربها للصواب الأول.

حياته:

نزل الزجاجي بغداد، ولزم شيخه أبا إسحاق الزجاج، وبه عُرِف. ورحل إلى دمشق وحلب ومكة وطبرية، معلّما ومتعلما، وباعثه على ذلك خدمة العلم تحصيلاً وإفادة، وهذا أمارة على إخلاصه للعلم وانكبابه عليه. عرف بتواضعه وإخلاصه وحسن دينه.

شيوخه:

يعدّ أبو إسحاق الزجّاج (ت: ٣١١ هـ) سيّد شيوخ الزجاجي، نظراً لطول ملازمته له. وكان له من الشيوخ كثير، منهم: سليمان بن محمد البغدادي، المعروف بأبي موسى الحامض (ت: ٣٠٥هـ) ومحمد بن العباس اليزيدي (ت: ٣١١هـ) ، وابن السرّاج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: ٣١٦هـ)، وأبو بكر الأزدي: محمد بن الحسن بن دريد (ت: ٣٢١ هـ)، وأبو بكر الخيّاط: محمد بن أحمد بن منصور (ت: ٣٢٠هـ)، وأبو الحسن علي ابن كيسان (ت: ٣٢٠هـ)، وأبو جعفر الكاتب (ت: ٣٢٢هـ)[1]، ونفطويه: إبراهيم بن محمد الأزدي (ت: ٣٢٣هـ) وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري (ت: ٣١٠هـ)، وأبو عبدالله الحسين بن محمد الرازي، وأبو علي الحسن بن علي العتري، وغيرهم.

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٧: ٥٢).

تلاميذه:

أفاد من علومه كثيرون، ومن أقطار عدة، ومنهم: ابن شَرَّام النحوي: أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد (ت: ٣٨٧هـ)، والحسين بن عبد الرحيم ابن الوليد الكلابي[١] (ت: ٣٥٤هـ) ، وابن الطحان: أحمد بن محمد بن سلامة الستيتي الدمشقي[٢] (ت: ٤١٧هـ) ، وسليمان بن محمد الزهراوي (ت: نحو ٣٥٠هـ) [٣]، وأحمد بن علي الحبال الحلي، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر، ومحمد بن أبي نصر الدمشقي[٤].

مؤلفاته:

ذكر الدكتور مازن المبارك في كتابه (الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي، من خلال كتابه (الإيضاح) جميع مؤلفات الزجاجي، مع الكلام على كل منها، وهي: كتاب الجمل، والأمالي، والإيضاح في علل النحو، وشرح مقدمة أدب الكاتب، ومختصر الزاهر، وكتاب اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل وما يتعلق بها من اللغات والمصادر والتأويل، كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر، وكتاب اللامات، وشرح كتاب الألف واللام للمازني، والمخترع في القوافي، وكتاب الهجاء، وكتاب المجموع في معرفة أنواع الشعر

(١) انظر: معجم الأدباء (٣: ١٧٩) .

(٢) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٢: ٦٢) لأبي الحسن الشيباني الجزري. دار صادر ببيروت: ١٤٠٠هـ

(٣) انظر: التكملة لكتاب الصلة للقضاعي (٤: ٨٦) تحقيق: عبد السلام الهراس. دار الفكر للطباعة بلبنان: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٤) انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (٢: ٦٢).

وقوافيه، وكتاب معاني الحروف، وشرح رسالة كتاب سيبويه، وكتاب غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين، والإذكار بالمسائل الفقهية، ومسائل متفرقة، والأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها.

التعريف بأبي الحسن الورَّاق(١)

اسمه ونسبه:

هو أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس البغدادي، المعروف بالوراق، وقيل: ابن الوراق. كان ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته.

مولده ووفاته:

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مولده. أمَّا وفاته فكانت في سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة للهجرة.

(١) ترجم له في إنباه الرواة على أخبار النحاة للقفطي (٣: ١٦٥) ، والوافي بالوفيات للصفدي (ت: ٧٦٤ هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ببيروت: ١٤٢٠ هـ (٣: ٢٦٥) ، والبلغة للفيروزآبادي (ص ٣٢٧)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ السيوطي (١: ١٢٩-١٣٠)، والأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: ٢٠٠٢م، (٦: ٢٢٥) ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة: ١٣٧٦هـ، (٣: ٤٤٣) ، والأستاذة مها مازن المبارك، في مقدمة تحقيقها كتابه العلل في النحو، دار الفكر المعاصر ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ. (ص ٩ – ١٥)، والدكتور منصور علي عبد السميع، في مقدمة تحقيقه كتابه العلل في النحو، الصحوة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ، (ص٧ – ١٢).

حياته:

كان الحديث عن حياة الوراق قليلاً في كتب التراجم. ومما ذكروه أنه ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته، ولم يحدثونا عن أسرته، ولا عن رحلاته، واكتفوا بوصفه إماماً في العربية، وذا براعة في التعليل النحوي. ووصفه بعضهم بالفقيه والأصولي.

شيوخه وتلاميذه:

إنَّ المطلع على علل الوراق ليكاد يجزم بأنَّ الرجل أفاد من مشاهير العلماء في عصره؛ لكنَّ اقتضاب كتب التراجم في الكلام عنه، جعلنا نرى اسم واحد منهم فقط؛ هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب مِقْسَم (ت: ٣٥٤ هـ) . والحال واحدة في الكلام على تلاميذه؛ فقد ذكروا منهم أبا علي الأهوازي (ت: ٤٤٦ هـ).

مؤلفاته:

- شرح مختصر الجرمي الأكبر (الفصول في نكت الأصول).
- شرح مختصر الجرمي الأصغر (الهداية).
- العلل في النحو.
- منهاج الفكر في الحيل.
- شرح كتاب سيبويه؛ ذكره في كتابه العلل.

بين يدي الكتابين

قدَّم الزجاجي لكتابه بمقدمة، أعرب فيها عن عموميات في صناعة التأليف، وأبان عن مادة كتابه والباعث على تصنيفه بالقول[1]: "وهذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره، وكشف المستغلق من لطائفه وغوامضه دون الأصول؛ لأنَّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أرَ كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو، مستوعباً فيه جميعها، وإنما يُذكر في الكتب بعقب الأصول الشيءُ اليسير منها، مع خلو أكثرها منها".

وأشار إلى بسطه الكلام في مسائل منثورة، ذات صلة بمادة الكتاب العلمية، دعاها بالمسائل المجردة، عقب كلامه على العلل الخاصة. وتحدث عن مصادره في كتابه؛ فمنها الكتب، ومنها ما تلقاه عن شيوخه مشافهة، ولم يسطروه في كتاب.

وألمح إلى قصد الإيجاز في إيضاحه. ولم يغفل تعليل تسمية كتابه بالإيضاح[2]:

"ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الإيضاح لأسرار النحو، ويقول: أيّ شيء في النحو يحتاج إلى ذكره؛ فلا يعجلنَّ بذلك حتى يتصفحه، ويتأمل ما أودعته إياه؛ فيعلم حينئذٍ أني لم أدَّخر لناظرٍ فيه نصحاَ وأن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرَّقاَ ولا مجموعاَ في غير هذا الكتاب، ليحكم حينئذٍ بما يراه ".

---

(١) الإيضاح في علل النحو (ص ٣٨).

(٢) الإيضاح (ص ٤٠).

أمَّا الورَّاق فشرع في كتابه دونما تقديم[١].

وزع الزجاجي مادة كتابه على ثلاثة وعشرين (٢٣) باباً، وإحدى عشرة (١١) مسألة.

أمَّا الوراق فضمَّ كتابه اثنين وستين باباً.

والجدول الآتي يوضح الموضوعات في كل منهما، مع ما فيها من موافقات وفروقات في التسمية والذكر:

كتاب الإيضاح للزجاجي	كتاب العلل في النحو للوراق
باب أقسام الكلام (ص ٤١ – ٤٥)	باب علم ما الكلم (ص ٢٣ – ٢٥)
باب القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف (ص ٤٦ – ٤٧)	—
باب حدِّ الاسم والفعل والحرف (٤٨ – ٥٥)	باب حدِّ الأسماء والأفعال والحروف (ص ٢٦– ٢٨)
باب القول في الفعل والمصدر: أيهما مأخوذ من صاحبه (ص ٥٦ – ٦٣)	تحدث عنه في باب المصدر (ص ٢١٧ –٢٢٣)
باب القول في علل النحو (ص ٦٤ – ٦٦)	—
باب القول في الإعراب والكلام: أيهما أسبق (ص ٦٧ – ٦٩)	—
باب القول في الإعراب: لمَ دخل في الكلام (ص ٦٩ – ٧١)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٢٨ – ٤٣)
باب القول في الإعراب: أحركة هو أم حرف (ص ٧٢ – ٧٥)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٢٨ – ٤٣)
باب القول في الإعراب: لمَ وقع آخر الاسم دون أوله ووسطه (ص ٧٦)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٢٨ – ٤٣)

(١) ذكرتْ محققة كتاب العلل للوراق الأستاذة مها المبارك أنَّ الورقة الأولى من المخطوطة التي اعتمدتها أصلاً فيها تمليكات، وأنَّ بدء المخطوطة من الورقة الثانية. انظر: العلل في النحو للوراق (ص ٢٣) دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ. وأكَّد خلو الكتاب من مقدمة الدكتور منصور علي عبد السميع؛ محقق كتاب العلل في النحو للوراق (ص ١٧) .

باب القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة التي هي الأسماء والأفعال والحروف (ص ٧٧ – ٨٢)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٢٨ – ٤٣)
باب القول في الاسم والفعل والحرف: أيهما أسبق في المرتبة والتقدم (ص ٨٣ – ٨٤)	—
باب القول في الأفعال: أيها أسبق في التقدم (ص ٨٥)	—
باب عن فعل الحال وحقيقته (ص٨٦–٨٨)	—
باب ذكر العلة في تسمية هذا النوع من العلم نحواً (ص ٨٩ – ٩٠)	—
باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب (ص ٩١ – ٩٢)	—
باب القول في معنى الرفع والنصب والجر من طريق اللغة (ص ٩٣ – ٩٤)	—
باب ذكرالفائدةفي تعلم النحو (ص٩٥ – ٩٦)	—
باب ذكر علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه (ص ٩٧ – ٩٩)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٣٧ – ٤٠)
باب ذكر علة ثقل الفعل وخفة الاسم (ص ١٠٠– ١٠١)	—
باب علة امتناع الأسماء من الجزم (ص١٠٢–١٠٦)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٢٨ – ٣١)
باب ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض (ص١٠٧– ١٢٠)	باب مجاري أواخر الكلم (ص ٣١)
باب القول في التثنية والجمع (ص١٢١–١٢٩)	باب التثنية والجمع (ص ٤٤–٤٥)
باب القول في الألف والياء والواو من التثنية والجمع: أهي إعراب أم حرف إعراب (ص ١٣٠ – ١٣٤)	باب في إعراب التثنية والجمع (ص ٤٦ – ٦٨)
مسألة: لمَ يعمل اسم الفاعل عمل الفعل (ص١٣٥) لمَ يعمل المصدر عمل اسم الفاعل (ص ١٣٥)	باب اسم الفاعل (ص ١٦٨ – ١٧١)

لمَ عملت (إنْ) و(ما) الحجازية عمل الفعل، ولم يجز فيها كل ما جاز فيه (ص ١٣٥) عمل الصفة المشبهة (ص ١٣٥) عمل المميز (ص ١٣٥)	باب (ما) : (ص ١٣١ – ١٣٢)
مسألة: رأي المبرد في الفرق بين معنى: ضربت زيداً، ومعنى: زيد ضربته (ص ١٣٦)	—
مسألة: رأي المبرد: إنَّ زيداً ضربت، ولم يجز: زيد ضربت (ص ١٣٧)	—
مسألة: رأي المبرد في معنى: كنت أخاك، ولست أخاك (ص ١٣٧)	—
مسألة: بيان معنى مُفيق (ص ١٣٧)	—
مسألة: الاثنان أول الجمع (ص ١٣٧)	—
مسألة: اختلاف الإعراب حسب اختلاف المعاني (ص ١٣٧)	—
فصل من تعاليق الزجاجي: تعليق على إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال (ص ١٣٨) تعليق الأخفش على رأي سيبويه في إعراب الأفعال الخمسة (ص ١٣٨) تعليق لغوي في الفرق بين الشكد والشكم، وفي تأنيث سور (ص١٣٨)	باب إضافة أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر (ص ٢٨٤ – ٢٨٦) .
مسألة: إعراب عند وبناء لدن (ص١٣٩)	—
مسألة: أيهم ترَ يأتك (ص ١٤٠)	—
مسألة في التثنية (ص ١٤١)	وردت في باب في إعراب التثنية والجمع (ص ٤٦ – ٤٨)
مسألة: رأي لسيبويه في الممنوع من الصرف (ص ١٤٢)	وردت في: باب ما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٩٦ – ٢٩٧)
—	باب ارتفاع الفعل المضارع (ص ٦٩ –٧١)
—	باب حروف النصب (ص ٧١ – ٧٧)
—	باب حروف الجزم (ص ٧٧ – ٨٥)

—	باب حروف الخفض (٨٥ – ٨٩)
—	باب حروف القسم (٨٩ – ٩٣)
—	باب الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت وترفع الأخبار (ص ٩٣ – ١١٠)
—	باب الحروف التي تنصب الأسماء والنعوت وترفع الأخبار (ص ١١٠ – ١١٩)
—	باب الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار (ص ١٢٠ – ١٣٠)
—	باب (ما) : (ص ١٣١ – ١٣٥)
—	باب الابتداء وخبره (ص ١٣٥ – ١٤٠)
—	باب الفاعل والمفعول به (ص ١٤٠– ١٤٦)
—	باب ما لم يسم فاعله (ص ١٤٦ – ١٥٥)
—	باب ظننت وحسبت وعلمت وخلت وأخواتها (ص ١٥٥ – ١٥٨)
—	باب نعم وبئس (ص ١٥٩ – ١٦٣)
—	باب حبذا (ص ١٦٤ – ١٦٥)
—	باب الضمير (١٦٥ – ١٦٧)
—	باب اسم الفاعل (ص ١٦٨ – ١٧١)
—	باب ما يعمل من المصادر (ص١٧١ – ١٧٦)
—	باب ما يشتغل عنه الفعل (ص ١٧٦ – ١٨٠)
—	باب (حتى) : (ص ١٨١ – ١٨٣)
—	باب ما تنصبه العرب وترفعه (ص ١٨٤–١٨٥)
—	باب وهو ما كان من الأفعال يتعدى بحرف جر (ص ١٨٥)
—	باب التعجب (١٨٦ – ١٩٥)
—	باب النداء (ص ١٩٥ – ٢٠٩)
—	باب الترخيم (ص ٢٠٩ – ٢١٥)
—	باب الإغراء (ص ٢١٥– ٢١٦)
—	باب المصدر (ص ٢١٧ – ٢٢٣)
—	باب الظروف (ص ٢٢٣ – ٢٢٦)

—	باب الحال (ص ٢٢٧ – ٢٣١)
—	باب حروف العطف (ص ٢٣١ – ٢٣٣)
—	باب الصفة (ص ٢٣٤ – ٢٣٩)
—	باب التوكيد (ص ٢٤٠ – ٢٤٣)
—	باب التمييز (ص ٢٤٣ – ٢٤٥)
—	باب الاستثناء (ص ٢٤٥ – ٢٤٧)
—	الحروف التي يجر بها في حروف الاستثناء (٢٤٧ – ٢٥١)
—	باب (كم) : (ص ٢٥٢ – ٢٥٤)
—	باب (لا) : (٢٥٤ – ٢٥٧)
—	باب الضمير (ص ٢٥٨ – ٢٦٨)
—	باب (أيّ) : (٢٦٨ – ٢٧٠)
—	باب (مَنْ) : (ص ٢٧٠ – ٢٧٧)
—	باب الجواب بالفاء (ص ٢٧٣ – ٢٧٧)
—	باب المجازاة (ص ٢٧٨ – ٢٨٤)
—	باب إضافة أسماء الزمان إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر (ص ٢٨٤ – ٢٨٦)
—	باب (إنَّ وأنَّ) : (ص ٢٨٦ – ٢٩١)
—	باب (أم وأو) : (ص ٢٩١ – ٢٩٣)
—	باب ما ينصرف وما لا ينصرف (٢٩٤ – ٣٠٤)
—	باب أسماء الأرضين (ص ٣٠٤ – ٣٠٦)
—	باب ما كان من أسماء النساء معدولاً (ص ٣٠٦ – ٣٠٨)
—	باب التصغير (ص ٣٠٩ – ٣١٩)
—	باب العدد (ص ٣١٩ – ٣٤٣)
—	باب الجمع (ص ٣٤٣ – ٣٤٩)
—	باب النسب (ص ٢٤٩ – ٣٧٠)
—	باب التضعيف (ص ٣٧٠ – ٣٧٢)
—	باب الألفات (ص ٣٧٢ – ٣٧٦)
—	باب حروف القسم التي يجر بها (ص ٣٧٩ –

	٣٧٨)
—	باب ما يكون من أسماء الفاعلين ولم يجروه على الفعل (ص ٣٧٩ – ٣٨٠)

والملحوظ أنَّ إيضاح الزجاجي تكلم عن كليات علم العلل في النحو وعمومياته؛ ولم يتناول مسائل تطبيقية إلا لماماً. أمَّا الوراق فكتابه ضمَّ ذكر معظم علل الموضوعات النحوية، أمَّا كلامه على الكليات فلم يكن من مقاصد مؤلَّفِه الرئيسة.

الموازنة في المنهج

أولاً: العبارة:

جاءت العبارة في كلا المؤلَّفَين بعيدة عن الغرابة والصعوبة؛ وهذا المسلك منهما خدم القصد التعليمي من كتابيهما؛ ومن مظاهر ذلك تقريرهما لكثير من المسائل بأفعال الأمر؛ فانظر قول الزجاجي عقب كلامه على باب القول في علل النحو(١): "وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو، فاعرف ذلك إن شاء الله".

ونرى نظيره صنيعَ الوراق؛ فهو يقول في باب في إعراب التثنية والجمع(٢): "واعلم أن الألف في التثنية، والواو في الجمع، والياء في الجمع من حروف الإعراب عند سيبويه. . . . ".

ومن سمات النهج التعليمي عندهما؛ تقريرهما لكثير من المسائل بافتراض سؤال والإجابة عنه؛ ويشهد بهذا كلام الزجاجي في باب ذكر الفائدة في تعلم النحو: (٣) "فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلم النحو، وأكثر الناس يتكلمون على سجيتهم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيفهمون ويُفهِمُون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر. . . . . ".

وهذه السنة نجدها عند الوراق آكد منها عند الزجاجي؛ فانظر قوله

(١) الإيضاح (ص ٦٦). وانظر: (ص: ٨٥، ٩٧، ١٣٠) .

(٢) العلل في النحو (ص ٤٦) وانظر: (ص: ٥٠، ٦٩، ٨٣، ١٣١، ١٦٦).

(٣) الإيضاح (ص ٩٥) وانظر: (ص: ٤٧، ٦٧، ٨٣، ١٢١).

في باب الابتداء وخبره [1]: "فإن قال قائل: لمَ استحق المبتدأ الرفع، وبأي شيء يرتفع؟ فالجواب في ذلك: أن الرافع له التعرية من العوامل، وليست بلفظ؛ فالجواب في ذلك أن العوامل اللفظية إنما جعلت علامات للعمل لا أنها تعمل شيئاً، فإذا كان معنى العامل اللفظي إنما هو علامة؛ فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه. . . . . ". وعضد الهدف التعليمي عن الزجاجي استعماله أسلوب اللف والنشر قي مسائل من كتابه؛ منها قوله في حدِّ الاسم[2]: "الحروف على ثلاثة أضرب؛ حروف المعجم التي هي مدار الألسن، عربيها وعجميها، وحروف الأسماء والأفعال، والحروف التي هي أبعاضها. . . . . فأمَّا حروف المعجم فهي أصوات غير متوافقة، ولا مقترنة، ولا دالة على معنى من معاني الأسماء والأفعال والحروف، فإنها أصل تركيبها. وأمَّا الحروف التي هي أبعاض الكلم؛ فالبعض حدٌّ منسوب إلى ما هو أكثر منه. . . . . "، أمَّا كتاب الوراق فيكاد يخلو من هذه الطريقة في عرض المسائل إلا في النادر[3].

ثانياً: الآيات القرآنية:

لم تكن الآيات الواردة في الكتابين كثيرة؛ فمجموع الآيات الواردة في الإيضاح (١٢) اثنتا عشرة آية فقط. أمَّا صاحب العلل في النحو فذكر (٢٧) سبعاً وعشرين آية، تكرر منها آيتان.

ومرد الإقلال من آي القرآن عندهما إلى أنَّ المُؤَلَّفَين يتناولان العلل في النحو، لا الكلام على القواعد النحوية، وتجاذباتها، التي بحاجة إلى وفرة

(١) العلل في النحو (١٣٥) وانظر: (ص: ٤٤، ٧٧، ٩٤، ١٢٠، ٢١١، ٢٨٦، ٣٧٥)

(٢) الإيضاح (ص ٥٤) وانظر: (ص: ٦٦، ١٣٠ – ١٣١).

(٣) انظر: العلل في النحو (ص ٧١ – ٧٢) .

شواهد إلا في النادر.

وكان من معالم منهجهما في عرض الآيات الكريمات؛ الاقتصار على موطن الاستشهاد بالآية، لا سرد الآية كلها.

وبإمعان النظر في إيضاح الزجاجي، نجد أن معظم الآيات الواردة فيه سيقت للتدليل على معنىً، ففي كلامه في باب ذكر الفائدة في تعلم النحو ذكر أنَّ فائدة ذلك(١): "الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة، صواباً غير مبدل ولا مغيَّر". واستدل على استقامة القرآن وبيانه وعدله: "وقد قال الله عز وجل في وصف كتابه(٢): ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا) وقال(٣): ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ وقال(٤): ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ فوصفه بالاستقامة، كما وصفه بالبيان في قوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ وكما وصفه بالعدل في قوله(٥): ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾".

ونراه يشير إلى بعض القراءات في الآيات دونما عزو؛ ففي كلامه على ما اتفق معناه واختلف إعرابه، في باب القول في الإعراب لِمّ دخل في الكلام؛ يقول(٦): "ومثله: ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ و ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ قرئ بالوجهين

(١) الإيضاح (ص ٩٥) . وانظر: (ص ٥٧) .

(٢) سورة يوسف (١٢: ٢) .

(٣) سورة الشعراء (٢٦: ١٩٥) .

(٤) سورة الزمر (٣٩: ٢٨) .

(٥) سورة الرعد (١٣: ٣٧) .

(٦) الإيضاح (ص ٧٠) وانظر: (ص ١١٧). والآية في سورة آل عمران (٣: ١٥٤). وقرأ بالرفع أبو عمرو، والباقون بالنصب. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص ٢١٧) =

جميعاً".

ونجده يستدل على جواز تذكير المؤنث غير الحقيقي بقوله تعالى[1]:﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن ﴾، وبقوله تعالى[2]:﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ ﴾؛ لكنه أعقب ذلك بالقول[3]: "وقد مضى هذا في ذكر الأصول وشرحها، وإنما هذا كتاب علل ومسائل".

أمَّا الوراق فيلتقي مع الزجاجي في الإقلال من الآيات الكريمات في كتابه؛ وإن كان تناول في كتابه سبعاً وعشرين آية (٢٧) بما يزيد على ضعف ما أورده صاحب الإيضاح، فإنه لا يغيب عنا حجم الكتابين، وعدد الأبواب في كليهما؛ فكتاب الزجاجي يقع في تسع وخمسين ومئة (١٥٩) صفحة، أمَّا علل الوراق فتوزعته ست عشرة وأربعمئة (٤١٦) صفحة، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في المسائل عند الوراق عما هي عند الزجاجي.

أمَّا سوقه معظم الآيات فلم يكن لتوجيه معنىً كما عند الزجاجي؛ بل لتوجيه في الصناعة، فانظره يقول في باب ما يعمل من المصادر:[4] "وأمَّا قوله تعالى[5]:﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴿١٤﴾ ﴾ إن قيل: أين فاعل الإطعام؟ قيل:

= تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية: ١٤٠٠ هـ.

(١) سورة البقرة (٢: ٢٧٥) .

(٢) سورة التوبة (٢: ٦٩) .

(٣) الإيضاح (١١٩) وانظر: (ص ١١٩) .

(٤) العلل للوراق (ص ١٧٤)، والآية في سورة البلد (٩٠: ١٤ – ١٥) والثانية في سورة البلد (١٢) . وانظر: (ص: ٢٢٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٤١) .

(٥) سورة البلد: (١٤).

هو محذوف من الكلام للدلالة عليه. فإن قيل: فما الذي يدل عليه؟ قيل قوله تعالى[١]: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ ﴾هذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، دلَّ ذلك على أنَّ الفاعل هو المخاطب، والتقدير: أو إطعام أنت يتيماً. . . . . "

ونراه يعرج أحياناً على ما لا صلة له بالعلل، بل بمعاني الأدوات ونحوه؛ من ذلك ذكره معاني (مِن) الجارة في باب حروف الخفض[٢]: "فأمَّا (مِن) فتقع في أربعة مواضع: أحدها: أن تكون لابتداء الغاية، كقولك: مررت من الكوفة إلى البصرة؛ أي: ابتداء سيري كان من الكوفة. والثاني: أن تكون للتبيين، كقوله عز وجل: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ لأنَّ سائر الأرجاس يجب أن يجتنب، فدخلت (من) لتبيين المقصود بالاجتناب من الأرجاس. . . . . ."

ومن سننه في التعامل مع آي الذكر الحكيم توجيه ما ورد منها بقراءة؛ من ذلك ما جاء في باب الجواب بالفاء[٣]: "أمَّا قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ وقوله: ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾ فإنما رفع (يعتذرون) بالعطف على (يؤذن) ؛ أي: ليس يؤذن لهم، ولا يعتذرون. وقد قرئ[٤] بالنصب

(١) سورة البلد: (١٢).

(٢) العلل للوراق (ص ٨٧)، والآية في سورة الحج (٢٢: ٣٠)، وانظر: (ص: ١٢٣، ١٢٤، ٢٧٩- ٢٨٠، ٢٨٩).

(٣) العلل للوراق (ص ٢٧٥)، والآية الأولى في سورة المرسلات (٧٧: ٣٦)، والثانية في سورة فاطر (٣٥: ٣٦).

(٤) لعل قراءة النصب لليوم لا للفعل، وقد أشار لهذه القراءة ابن جني في المحتسب (١: ٣١٦) وعزاها المحققون (علي النجدي ورفاقه) لأبي العباس المطوعي. طبع وزارة الأوقاف بمصر: ١٤٢٤ هـ. ويشهد بهذا عدم إشارة كتب القراءات والتفسير إلى نصب الفعل، بل حكوا =

على تقدير: لا يكون إذن فعذر. . . . . ".

أمَّا عزو القراءة لصاحبها فورد منه مرة واحدة [1].

ثالثاً: الحديث النبوي الشريف:

لم يكن الزجاجي ـ رحمه الله ـ من المشتغلين بعلوم الحديث النبوي الشريف، ومع وجود بعض روايات قليلة ذكرها السيوطي عنه في أثناء ترجمته له؛ فلا نجد له جهوداً في هذا الفنِّ تذكر، ولذا نرى الأحاديث النبوية في كتابه لم تتجاوز الحديثين فقط، ووجودها إلماحة إلى حجية الحديث النبوي عنده، شأنه في ذلك شأن القدماء، فقلما نجد كتاباً نحوياً يخلو من أحاديث نبوية، وعود قلة الأحاديث في كتبهم إلى عدم اشتغال معظمهم بالحديث النبوي الشريف فيما أرى. ويشهد لذلك ما نجده عند مَن مرسوا فنونه من إكثارهم من الاحتجاج به؛ منهم الإمام ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) والإمام الدماميني (ت: ٨٢٨هـ) وغيرهما. ولا يدفع ذلك نقض أبي حيَّان الأندلسي (ت: ٧٩٠هـ) صنيع ابن مالك وغمزه من قناته حيث قال في كتابه شرح التسهيل[2]: "والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر، متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز " لكنَّ أبا حيان قد وقع فيما عابه على ابن مالك؛ فنراه يحتج بالحديث النبوي في كتبه[3].

وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة حجية الحديث النبوي بضوابط

= جوازه في الصناعة.

(١) انظر: العلل للوراق (ص ٢٠١) .

(٢) الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي ص (١٥٩). دراسة وتحقيق الدكتور محمود فجال. مطبعة الثغر. الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٣) انظر في: أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ص (٥٤). المكتب الإسلامي: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

علمية معلومة[١].

ولا تخلو كتب الزجاجي الأخرى من الحديث النبوي [٢].

وفي كلامه عن معنى الإعراب، في باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب يقول[٣]: "يقال: أعرب الرجل عن حاجته، إذا أبان عنها، ورجل مُعرب؛ أي: مبين عن نفسه، ومنه الحديث: الثيب تعرب عن نفسها "والحال واحدة في الحديث الثاني؛ فهو احتجاج على معنى[٤].

أمَّا الوراق فكتابه يخلو من الحديث النبوي؛ وهذا لا يجعلنا نحكم بعدم حجية الحديث النبوي عنده؛ فقد ذكر أهل التراجم أنه صنف أربعة كتب، منها كتابه العلل في النحو، وهو الوحيد الذي وصلنا. وقد أشرتُ قبلُ إلى أنَّ موضوع كتابه ليس عرض الأحكام النحوية والاحتجاج لها، بل التعليل لتلك الأحكام؛ ولذلك كانت الشواهد القرآنية قليلة في كتابه، حتى الشعر بالنظر إلى حجم

---

(١) انظر في: أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة ص (٨٦) . دار المعرفة الجامعية: ٢٠٠٢م

(٢) انظر كتابيه: الجمل في النحو (ص ٢٠٨، ٢١٦) تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ، واللامات (ص: ٨٢، ٨٩، ٩٦، ، ١٦٠) تحقيق الدكتور مازن المبارك، مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٣٨٩ هـ.

(٣) الإيضاح (ص ٩١) والحديث رواه ابن ماجة في سننه مرفوعاً من حديث عدي الكندي، في كتاب النكاح، برقم ١٨٧٢ (١: ٦٠٢) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ببيروت. ورواه البيهقي في سننه الكبرى، في باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام (٧: ١٢٣)، برقم ١٣٤٨٤، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ.

(٤) انظر: الإيضاح (ص ٩٦) .

الكتاب ووفرة المسائل فيه. ولو تسنى لنا الاطلاع على كتبه الثلاثة المفقودة لاستطعنا أن نتلمس رأيه في هذا الشأن.

رابعاً: الشعر:

لا نجد في إيضاح الزجاجي سوى عشرة أبيات؛ ومردُّ هذا إلى ما أسلفته في الكلام على قلة الآيات القرآنية في كتابه.

ولا نجد الزجاجي يعزو تلك الأشعار إلى أصحابها؛ عدا بيتين، عزاهما للعجاج؛ منهما قوله[1]:

وربَّ ذي سُـــــرداق محجـــــور سـرتُ إليـه مـن أعـالي السُّـور

وكان احتجاجه بالأشعار لمسائل في اللغة وفي الصناعة.

أمَّا علل الوراق فبلغت الأشعار فيه سبعين بيتاً، ومع أن هذا العدد يتفوق على ما عند الزجاجي من أبيات؛ فإنه لا يرقى إلى الوصف بالكثرة، بل هو إلى خلافها أقرب، نظراً إلى حجم الكتاب، وتناوله معظم الأبواب النحوية، وعدم الكثرة ليس مغمزاً من قناة الكتاب؛ فالغاية من تصنيفه الكلام على العلل، لا عرض الأحكام النحوية، التي لم يخل منها كتابه أحياناً.

أمَّا منهجه في عرض الأبيات فلا بدَّ أن يغاير منهج الزجاجي، لما بينهما من الفارق في العدد؛ فنرى الوراق يعزو عدداً لا بأس به من الأبيات، لكنه

(١) انظر: الإيضاح (ص ١٣٩) . والبيت في ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه (١: ٣٤١) تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس بدمشق: ١٩٧١ م، وفي كتاب سيبويه (٤: ٥١) تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى. وانظر البيت الثاني الذي عزاه للعجاج في: الإيضاح (ص ١٣٦) .

يهمل معظمها من النسبة لأصحابها؛ فمما عزاه قول الفرزدق[١]:

فـوا عجبـاً حتـى كليـبٌ تسـبني كـأنَّ أباهـا نهشـلٌ أو مجاشـعُ

ولم يسلك طريقة واحدة في استشهاده بالأشعار؛ فنراه يشير أحياناً إلى بحر البيت[٢]، وأحياناً لا يشير[٣].

أمَّا استدلاله بالأشعار فكان على مناحٍ في المعنى، وأخرى في الصناعة.

خامساً: المصادر:

أبان الزجاجي في صفحات كتابه عن ملامح منهجه في النقل عن المصادر؛ فهو يقول[٤]: "اعلم أن العلل التي أُودِعُها هذا الكتاب والاحتجاجات، هي على ثلاثة أضرب؛ منها ما كان مسطراً في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبَّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب، فهذبتها وسهلت مراتبها والوقوف عليها. وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه، والقياس يطرد عليه. وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاهاً، مما لم يسطر في كتاب ولا يكاد يوجد. فمن العلماء الذين لقيتهم وقرأت عليهم شيخنا أبو إسحاق بن السري الزجاج – رحمه الله – وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري، غلام أبي عثمان المازني، وأبو الحسن بن كيسان،

(١) انظر: العلل للوراق (ص ١٨٣) وانظر: (ص: ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٧٧، ٢٨٤، ٣٣٨، ٣٤٧). والبيت في ديوان الفرزدق (ص ٣٦١) شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

(٢) انظر: العلل للوراق (ص ٥٣) . والبيت من الطويل.

(٣) انظر: العلل للوراق (ص ٧٧، ٣٣٦، ٣٣٨).

(٤) الإيضاح (ص ٧٨ – ٨٠).

وأبو بكر أحمد بن الحسين بن العباس، المعروف بابن شُقير، وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور، المعروف بابن الخياط، وأبو بكر بن السراج، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش. ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم؛ أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط؛ لأنَّ هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين. وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك، فجمعوا بين العلمين. وأبو بكر الأنباري، وأبو موسى المعروف بالحامض. وكان الأغلب عليه علم اللغة، إلا أنا قد أخذنا عنه حكايات يسيرة، وأبو الفضل الملقب بزُبيل، وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير. وغير هؤلاء ممن لم يشهر من الكوفيين. وإنما ذكرت لك أسماء مَن أخذت عنه وقرأت عليه؛ لتكون على ثقة مما أنقله إليك، وأسنده إلى كل فريق منهم. وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبر عنها بألفاظ البصريين "والملحوظ من قوله أنه ينقل عن البصريين والكوفيين. وهذا إنصاف العلماء في خدمة المعرفة. وهو لا يخفي إعجابه بسيبويه، فانظر قوله في باب القول في الألف والياء والواو في التثنية والجمع؛ أهي إعراب أم حروف إعراب[1]: "ونبدأ بذكر احتجاج مذهب مذهب، وما له وما عليه، ونختم الكتاب بمذهب سيبويه، وما احتج به له وعليه؛ لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله".

ولا نعدم مسألة من مسائل إيضاحه إلا ولسيبويه كلام مقدم فيها[2].

والزجاجي في نقله عن مصادره ذو رؤية ناقدة، فلا يُسلِّم بكل كلام

(١) الإيضاح (ص ١٣١). وانظر: (ص ١٠٧) .

(٢) انظر: الإيضاح (ص: ٤١، ٥٣، ٧٢، ٨٢، ٩٨، ١٠٨، ١١٢، ١٣٠، ١٤٢) .

يسوقه في كتابه

فنراه ينقض تعريف شيخه ابن السراج (ت: ٣١٦ هـ) للاسم[١]: "قال ابن السراج: الاسم ما دلَّ على معنىً، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص وهذا حدٌّ غير صحيح؛ لأنَّ قوله (الاسم ما دلَّ على معنىً) يلزمه منه أن يكون ما دلَّ من حروف المعاني على معنىً واحد؛ اسماً نحو: أن، ولم، وما أشبه ذلك. وليس قوله (وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص) بمخرج له عما ذكرناه، بل يؤكد عليه الإلزام، لأنه إن جعل أحد قسمي المعنى الذي دلَّ على الاسم واقعاً على غير شخص، فحروف المعاني داخلة معه، وهذا لازم له".

ولننظر نقضه كلام المازني (ت: ٢٤٩ هـ)[٢]: "قال المازني: فإذا قلت: زيد لم يقم، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله وهو البناء. وأقول: إنَّ هذا القول غير صحيح؛ وذلك أنه يجب من هذا أن تكون الأفعال أيضاً في حال النصب غير معربة في قولك: إذاً أكرمك ولن يقوم زيد، وما أشبه ذلك، لأنه وقعت موقعاً لا تقعه الأسماء، والمازني يقول هي معربة، ومع ذلك فإنَّ المبني لا يتغير عن حاله، وهذه الأفعال تغيرها العوامل".

وكان نقله عن المصادر نقلاً نصيًّاً، وبالمعنى أيضاً. وهو يشير إلى بعضٍ مما شافه به معاصريه؛ ففي كلامه على أصالة المصدر واشتقاق الفعل منه يقول[٣]: "مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري، قلت له مرة:. . . . .".

أمَّا الوراق فلم يحدثنا عن مصادره في كتابه؛ الذي خلا من المقدمة،

(١) الإيضاح (ص ٥٠) .

(٢) الإيضاح (ص ٩٤) وانظر: (ص: ٥٠، ٥١، ٥٣، ٦١) .

(٣) الإيضاح (ص ٦١) وانظر: (ص ٦٣) .

ولا في سطور كتابه، كما فعل الزجاجي.

وكان منهجه في النقل عن مصادره الاقتصار على أسماء المؤَلِّفين دون كتبهم، إلا في القليل النادر جداً؛ ومنه قوله في باب الحروف التي ترفع الأسماء والنعوت والأخبار(١): "وأجاز ذلك ابن السراج في كتاب الأصول "ونراه ينقل أحياناً عن مصادر مبهمة، نحو(٢): "قال بعض النحويين"، و(٣) "أجاز بعضهم"،

وكان نقله عن مصادره بالمعنى لا بالنص. والجلي في إفادته من مصادره كثره ردِّه على من ينقل عنهم؛ فميله الجلي للبصريين؛ من نحو قوله (٤): "وقول سيبويه أولى بالصواب" وقوله(٥): "والصحيح ما ذكرنا عن سيبويه" لم يمنعه من مخالفة الخليل – رحمه الله – الذي ذهب إلى أنَّ أصل (لن) : لا أنْ؛ فحذفت الهمزة تخفيفاً، والألفَ منعاً لالتقاء الساكنين(٦).

ونقض رأيه فقال(٧): "إلا أنَّ قول الخليل في الجملة ضعيف من وجه

(١) العلل في النحو (ص ٩٥) وانظر: (ص: ٢٦٤، ٢٩٦) .

(٢) انظر: العلل في النحو (ص ٢٦) .

(٣) انظر: العلل في النحو (ص ٢٦) .

(٤) العلل في النحو (ص ٢٥٦ – ٢٥٧) .

(٥) العلل في النحو (ص ٢٥٧) . وانظر: (ص: ١٣٩، ٢٠١، ٢٤٥، ٢٤٨) .

(٦) انظر: العلل في النحو (ص ٧٣). وقد خالفه في ذلك سيبويه. انظر: كتاب سيبويه (٣:٥).

(٧) العلل في النحو (ص ٧٤) وانظر: (ص ٢٧٠). وردَّ قولَ الخليل والنحاسُ في إعراب القرآن (١: ٢٠٠) تحقيق زهير غازي زاهد عالم الكتب بلبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩ هـ، وابن هشام في المغني (ص ٣٧٤) تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله، دار الفكر بدمشق، الطبعة السادسة: ١٩٨٥ م.

آخر؛ وهو أنَّ اللفظ متى جاءنا على صفة ما وأمكن استعمال معناه لم يجز أن يعدل عن ظاهره إلى غيره من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، فلما وجدنا أنَّ معناها مفهوم بنفس لفظها لم يجز أن ندعي أن أصلها شيء آخر، من غير حجة قاطعة ولا ضرورة. ويدل أيضاً على ضعف قول الخليل؛ أنه يجوز أن يليها الماضي، وأنْ لا يليها إلا المستقبل، فعلمنا أن حكم (أن) ساقط، وأنَّ (لن) حرف قائم بنفسه، وضع للفعل المستقبل"، وهذا الصنيع في التعامل مع المصادر يلتقي فيه مع الزجاجي، فكلاهما حريص على إظهار رأيه.

وردَّ على الكسائي قوله بأن ارتفاع المضارع بالزوائد في أوله؛ فقال[١]: "فأمَّا قول الكسائي فظاهر الفساد؛ لأنَّ هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً، ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه؛ لأنَّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع؛ لأنه لو دخل عليه لكان يجب أن تبقى في حكمها؛ فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال، وهذا محال".

ونراه يخالف الجرمي[٢]، والفرَّاء[٣]، وابن السرَّاج[٤]، ويونس ابن حبيب[٥]، والمازني[٦]، والأخفش[٧] فهو صاحب رؤية علمية، ولم يكن ناقلاً مُجرداً. وهذه

(١) العلل في النحو (ص ٧٠ –٧١) .
(٢) انظر: العلل في النحو (ص ٥٠) .
(٣) انظر: العلل في النحو (ص ٧١) .
(٤) انظر: العلل في النحو (ص ٩٨) .
(٥) انظر: العلل في النحو (ص ١٠٦، ٢٧٠) .
(٦) انظر: العلل في النحو (ص ٢٠٦) .
(٧) انظر: العلل في النحو (ص ٢٦٣) .

نقطة التقاء بينه وبين الزجاجي. وعود ذلك إلى طبيعة الاتجاه السائد في الفكر النحوي في القرن الرابع الهجري؛ الذي اتسم بالانتخاب من كلٍ من المذهبين البصري والكوفي، وهذه الحال كانت عند أبي علي الفارسي وتلميذه الألمعي ابن جني، وغيرهما. وإن كان الانتماء بصرياً عند صاحبينا؛ الزجاجي والوراق.

ذهب الدكتور منصور علي عبد السميع، في مقدمة تحقيقه كتاب العلل للوراق، إلى غمز الوراق، بأنه نقل كلام السيرافي في شرحه كتاب سيبويه؛ دونما عزو أو إشارة إلى السيرافي؛ يقول[1]: "الذي يعنينا هنا هو السيرافي، الذي لم يذكره، ولم يُشر إليه، رغم أخذه المباشر عنه في مواضع كثيرة، تجعل الظنَّ غالباً في أنه استخلص كتابه العلل من شرح السيرافي على كتاب سيبويه، وهو ما يمكن أن نوجزه في قسمين، نذكر نماذج له في كل قسم "وجعل نماذجه في قسمين اثنين؛ هما: القسم الأول: ما نقله بنصه عن السيرافي. أما القسم الثاني فهو: ما أخذه عن السيرافي متصرفاً فيه.

وساق في القسم الأول تسعة أمثلة، وعرض في القسم الثاني عشرة نماذج. وفي كلا القسمين لم يذكر قول كل من السيرافي والوراق، للتدليل على ما ذهب إليه؛ بل اكتفى بالعزو إلى كل قول دون عرضه. ويظهر أن قراءة الدكتور منصور للنصين قراءة العجلان، وسأضع بين يَدَي القارئ نقلين لكل من السيرافي والوراق، مما وصفه الدكتور منصور بأنه نقل نصي قام به الوراق عن السيرافي؛ الأول: قال السيرافي في استعمال أصبح وأمسى وأضحى تامات: [2] "وقد يُقتصر في بعض هذه الأفعال على الفاعل؛ كقولك: أصبح

(١) العلل في النحو (٢٢ - ٢٣)

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (٢: ٣٥٩) تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، =

الرجل، و: أمسى زيدٌ، و: أضحى بكر؛ أي: دخل في هذا الوقت، كما يقال: أظهر الرجل؛ أي: دخل في وقت الظهر، ويقال: دام الرجل على فعل كذا، و: دام الرخص بحمد الله تعالى".

أمَّا قول الوراق فهو:[١]"واعلم أن (أمسى وأصبح وأضحى) قد تستعمل على وجه آخر، فيقال: صار زيد إلى عمرو، فليست هاهنا الداخلة على المبتدأ والخبر، لأنك لو أسقطتها من الكلام، لم يجز أن تقول: عمرو إلى زيد، دون صار؛ فعلمنا بهذا التقدير أنها ليست الداخلة على الابتداء والخبر، ولكنها داخلة لمعنى الانتقال والصيرورة، ولذلك جاز فيها هذا الاستعمال. وصار زيد إلى عمرو، وكذلك قد تقول: أمسى زيد، وأصبح عمرو، وأضحى عبد الله، وتسكت، ويكون المعنى: دخل زيد في وقت المساء، ودخل عمرو في وقت الصباح، ودخل عبد الله في وقت الضحى، كما تقول: أظهر الرجل، إذا دخل في وقت الظهيرة، و(بات) تستعمل لليل، و(أضحى) للنهار، و(ظل) تستعمل فيهما جميعا، وإن كان الأشهر أن تستعمل في النهار".

والمنظور أن التوافق في المثالين (أمسى زيد) ، (أظهر الرجل، أي: دخل في وقت الظهيرة) أمَّا الأول فاستعمله أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) في كتابه حروف المعاني في المعنى نفسه قبل استعمال السيرافي له (ت: ٣٦٨ هـ) ؛ فهو يقول[٢]: "أمسى لها وجهان: بمعنى استيقظ ونام في الاكتفاء

= الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠ م.

(١) العلل في النحو (ص ١٣٠)

(٢) كتاب حروف المعاني للزجاجي (ص ٧). تحقيق: علي توفيق الحمد دار النشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.

باسم واحد، فتقول: أمسى زيد؛ أي: صار في وقت المساء "فهل هذا يدعونا إلى القول بأنَّ السيرافي نقل عن الزجاجي، وأغفل العزو؟ وأورد ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بعدهم المثال نفسه في كتابه اللمع[١]، فهل نتهمه كذلك؟

المثال الثاني: ذكر الدكتور منصور أنَّ مما نقله الوراق نصاً عن السيرافي؛ ما ذكره من حدِّ الاسم وخواصه. ولنقرأ نص السيرافي في ذلك؛ فهو يقول[٢]: "وأمَّا الاسم فإنَّ سيبويه لم يحدَّه بحدٍّ ينفصل به عن غيره، وينماز من الفعل والحرف. وذكر منه مثالاً، اكتفى به عن غيره؛ فقال: الاسم رجل وفرس. وإنما اختار هذا؛ لأنه أخف الأسماء الثلاثية، وأخفها ما كان نكرة للجنس، وهذا نحو: رجل وفرس. وإن سأل سائل عن حدِّ الاسم؛ فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال: كل شيء دلَّ لفظه على معنى غير مقترن بزمن محصَّل، من مضي أو غيره فهو اسم. فهذا الحد لا يخرج من اسم ألبتة، ولا يدخل فيه غير اسم "

أمَّا نصُّ الوراق الذي وصمه الدكتور منصور بالمنقول عن السيرافي فهو[٣]: "واعلم أن للاسم حداً وخواص، فحده: كل ما دل على معنى مفرد تحته، غير مقترن بزمان محصل فهو اسم، كقوله: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك، ألا ترى أن هذه اللفظة دالة على شخص مجرد من شيء سواه. وأما الخواص: فجواز دخول الألف واللام عليه، والتنوين، وحرف من حروف الجر، ووقوعه فاعلاً ومفعولاً، والإضافة، والإضمار وما أشبه ذلك، وأن يحسن معه ضرَّ

(١) انظر: اللمع في العربية لابن جني (ص ٣٨). تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر بعمان: ١٩٨٨ م.

(٢) شرح السيرافي (١: ٥٣).

(٣) العلل في النحو (ص ٢٦ – ٢٧).

أو نَفَع. وبعض النحويين لا يجعل علامة الاسم جواز دخول هذه الأشياء، فراراً من أن تلزمهم معارضة،

لقولهم: أتت الناقة على مضربها، أي على الزمان الذي يضربها فيه الفحل، وذلك أنه يقول: إن المضرب قد دل على زمان وضرب، وهو مع ذلك اسم، وهذا ينقض حد الاسم؟ فالجواب عن هذا السؤال أن يقال: إن المضرب وضع لدلالة على زمان فقط، وإن كنا نفهم مع ذلك الضرب، لاشتقاق اللفظ من الضرب، وإذا كان المفهوم من دلالة وضع الاسم معنى واحدا، فقد سلم لفظ الحد ". والبيِّن أن التطابق بين النصين في التمثيل بالرجل والفرس، وهما تمثيل سيبويه، كما نصَّ السيرافي.

أمَّا الأمثلة السبعة الباقية فهي من هذا القبيل، ولو أنَّا حكمنا على كل توافق في بعض الأمثلة في كتب أهل الصنعة بميزان الدكتور منصور لما سلم أحد من علمائنا. علماً أنهم كانوا يترخصون أحياناً في النقل عن معاصريهم دونما عزو، ولعله عُرف لا يغمز من قناة أحدهم وقتذاك.

ويكفيهم فضلاً علينا حفظهم تراثنا من الضياع.

الموازنة في المادة العلمية

ليس عسيراً على القارئ للكتابين ملاحظة الفارق الكبير بينهما في حجم المادة العلمية؛ فالزجاجي عرض للكليات في النحو، أمَّا الوراق فتناول معظم الموضوعات النحوية؛ وقد تجلى هذا في حجم كلٍ من الكتابين، فكتاب الزجاجي يعادل ربع كتاب الوراق حجماً. وهذا يحتم أن تكون الموازنة في الموضوعات التي اتفق كلاهما في طرحها، وهذه الموضوعات موضحة في أولى صفحات هذا البحث.

أولاً: ذكر الزجاجي في إيضاحه أن علل النحو تختلف عن العلل الفلسفية؛ فعلل النحو غير موجبة للمعلول(١)؛ فالعربي تكلم على سجيته دون دراية بعلة رفع الفاعل أو نصب المفعول، لكنه رفع الأول ونصب الثاني وفق منظومة عُرفية، سار عليها اللسان العربي وقتذاك، وعندما أراد المتقدمون وضع القواعد؛ فسروا هذه الظواهر لقصد تعليمي، غايته صيانة هذه اللغة الجميلة.

وجعل الزجاجي العلل النحوية ثلاثة أقسام:

الأول: العلل التعليمية؛ وهي سُلَّم لتعلم لغة العرب(٢): "فمن هذا النوع من العلل قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ؛ إن قيل: بمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ (إنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، لأنَّا كذلك علمناه ونعلِّمه. وكذلك: قام زيدٌ. إن قيل: لمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضَبْط كلام العرب". وهذا النوع من العلل يُدعى بالعلل الأُول.

الثاني: العلل القياسية؛ هي: تعليل حمل الشيء على نظيره، ومثالها(٣): "فأن يُقال لمن قال: نصبت زيداً بـ (إنَّ) ، في قوله: إنَّ زيداً قائمٌ: ولمَ وجب أنْ تنصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه، فأُعملت إعماله لمَّا ضارعته؛ فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضربَ أخاك محمدٌ، وما

(١) الإيضاح (ص ٦٤).

(٢) الإيضاح (ص ٦٤).

(٣) الإيضاح (ص ٦٤).

أشبه ذلك". وهذه العلل تسمى بالعلل الثواني.

الثالث: العلل الجدلية النظرية؛ وهي كل ما يأتي بعد العلتين السابقتين من تعليل في باب (إنَّ) ، وتُدعى بالعلل الثوالث، نحو[١]: "أن يُقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأيِّ شيء عدلتم بها إلى ما قدِّم مفعوله على فاعله؛ نحو: ضرب زيداً عمروٌ، وهلاَّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثانٍ، فأيُّ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأيُّ قياس اطرد لكم في ذلك؟. . . ."

ثانياً: علَّل الزجاجي في باب أقسام الكلام حصره في ثلاثة أقسام؛ الاسم والفعل والحرف؛ بإنشاء سؤال والإجابة عنه؛ قال[٢]: "من أين لكم أنَّ كلام العرب كله اسم وفعل وحرف؟ وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان؟ وإنما ذكره سيبويه في أول كتابه حين قال: الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنىً. . . . . الجواب أن يُقال له: إنَّ من الأشياء أشياء تُعرف ببديهة العقل، بغير برهان ولا دليل، بها يُستدل على المشكل الملبس والغامض الخفي، كما أنا نعلم بديهة بغير دليل أنَّ وجود جسم في حال واحدة ساكناً متحركاً، أو لا ساكناً ولا متحركاً محال. . إلا في حال خلق الله عز وجل، كما علم ذلك استدلالاً، وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد في مكانين في حال واحدة ووقت واحد محال، كما أن وجوده لا في مكان محال؛

(١) الإيضاح (ص ٦٥).

(٢) الإيضاح (ص ٤١ – ٤٢).

ومن الأشياء ما يُعرف بالدلائل الواضحة القريبة المتفق عليها، التي لا تُشكل على أحد، حتى تقوم مقام ما يُعرف بديهة بغير استدلال. . . . . "والملحوظ تأثر الزجاجي بالمناطقة، وطرائقهم بالاستدلال العقلي فهو يجمع بين النحو والمنطق لما بينهما من تلاقٍ. وإن كثيرين من العلماء من فارس كان لهم إلمام واشتغال بعلم المنطق، وتجسد هذا في كتبهم؛ ومنهم الزجاجي. ولا يعني هذا انقياده لأهل المنطق، فهو صاحب رؤية ناضجة، ترتضي ما تفيد منه، وتردُّ خلافه؛ فقد نقض حدَّ المنطقيين للاسم، ولو ارتضاه بعض النحويين، يقول[1]: "لأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدَّاً خارجاً عن أوضاع النحو؛ فقالوا: الاسم صوت موضوع، دالٌّ باتفاق على معنىً غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان تعلق به جماعة من النحويين وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأنَّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأنَّ من الحروف ما يدل على معنىً دلالة غير مقرونة بزمان؛ نحو: إن، ولكن، وما أشبه ذلك ".

أمَّا الوراق فعلل قَصْرَ الكلام العربي على الأقسام الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف بتعليل نحوي صِرف، بافتراض سؤال ثم الإجابة عنه، كما فعلَ الزجاجي، وهذا أسلوب تعليمي حرص عليه كلاهما؛ قال[2]: "إن قال قائل: من أين علمتم أن الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟ قيل: لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، وذلك أن من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه، فسمى

(١) الإيضاح (ص ٤٩).

(٢) العلل في النحو (٢٣ – ٢٤).

النحويون هذا النوع اسماً. ومن الكلام ما يكون خبراً ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع فعلاً. ومن الكلام ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه، فسمى النحويون هذا النوع حرفاً. وليس هاهنا معنى يُتوهم سوى هذه الأقسام الثلاثة، فلهذا لا إشكال فيما عدا هذه الأقسام، إذ لا معنى يُتوهم سواها. ووجه آخر: أنَّ المعاني قد أحطنا بعلم جميعها، والألفاظ يحتاج إليها من أجل المعاني، فإذا كان كل معنى لا يمكن أن يعبر عنه إلا بأحد هذه الأقسام الثلاثة، دلَّ ذلك على أن جميع الأقسام ثلاثة".

ثالثاً: في كلامهما على أيهما اشتُق من الآخر؛ المصدر أو الفعل، ساقا حجج الكوفيين بأنَّ الأصل للفعل، ونقضاها كلاهما. وعرضا أدلة البصريين بأن الأصل المصدر، ورجحاها؛ بيد أن الوراق أهمل عزو الحجج للبصريين أو الكوفيين، وجعل الكلام مرسلاً، وذكر ثلاثة أدلة على أن الفعل مشتق من المصدر لا العكس، لم يعرض لها الزجاجي؛ هي[1]: "أن المصدر يدل على نفسه فقط، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت، دل على الضرب، وهو الألم الذي يوجد منه، فصار (ضرب) يدل على جوهر الضرب، كأنه مصوغ من جوهر ما يدل، إذا أضفته إلى ما صيغ منه دل أنه منه، وإن كانت صورته مخالفة لصيغة آخر، صيغ من ذلك الجوهر وآخر كذلك، وكلها تدل على ذلك الجوهر، فقد صار الجوهر أصلاً لها، وكذلك كل فعل يدل على مصدره الذي أخذ منه، لأن المصدر جوهره الذي يوجد فيه ذلك الفعل. . . . . ووجه ثالث: أن المصدر يقوم بنفسه، ألا ترى أنك تقول: ضربك حسن، ولا تحتاج إلى ذكر الفاعل، والفعل لا يجوز أن تذكره خالياً من الاسم، فوجب أن

(١) العلل في النحو (٢١٧ – ٢١٨).

يكون المصدر – لاستغنائه عن الفاعل – أصلاً للفعل، لافتقار الفعل إليه".

رابعاً: في تعليلهما وقوع الإعراب في آخر الكلمة، دون أولها أو وسطها؛ ذكر الزجاجي أربعة أقوال في ذلك؛ الأول نسبه لبعض النحويين[1]: "الإعراب يدخل في الاسم لمعنىً، فوجب أن يُلفظ به، ثم يؤتى بالإعراب في آخر". والقول الثاني لأبي بكر بن الخياط، يردُّ على صاحب القول الأول؛ بأن حروف المعاني تدخل في بعض الأسماء أولاً ووسطاً، نحو: الغلام وفُليس، ولو صحَّ القول الأول لما دخل حرف المعنى على الاسم إلا بعد كمال بنائه. وعلة كون الإعراب آخراً؛ أنَّ آخر الكلمة يوقف عليه بالسكون؛ فتعلم حركة الإعراب، ولو كانت في الأول أو الوسط لم يتأتَّ ذلك. القول الثالث: قاله المبرد، ونقله عنه أبو إسحاق الزجاجي؛ أن حركة الإعراب لا تكون أولاً؛ لأن الأول متحرك ضرورة، فلا تظهر عليه علامة الإعراب

ولا يجوز اجتماع حركتين في حرف واحد. ولا تكون في الوسط؛ لأنَّ الكلمات ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية؛ فالوسط منها مختلف غير ثابت؛ فتحتم قبول الآخر لعلامة الإعراب. القول الرابع: نسبه لآخرين، وهو قريب من القول الأول كثيراً. وكأني بالزجاجي ارتضى هذه الأقوال؛ فنراه بعد سوقها يقول[2]: "وكل هذه الأقوال يُقنع في معناه ".

أمَّا الوراق فذكر الآراء نفسها، دون أن يعزو واحداً منها[3]. ولم يزد على ما ذكره الزجاجي؛ وهذا التماثل شارة على اطلاع الورَّاق على كتاب

(١) الإيضاح (ص ٧٦). والقول الثاني والثالث والرابع في الصفحة نفسها.

(٢) الإيضاح (ص ٧٦).

(٣) انظر: العلل في النحو (ص ٣٥ –٣٧).

الزجاجي. أمَّا خلو كتابه من الإشارة إلى الزجاجي أو كتابه؛ فهذا عُرْفٌ عند كثير من المتقدمين في إغفال العزو إلى معاصريهم

خامساً: في تناولهما موضوع التنوين، أفرد الزجاجي الحديث عنه في باب مفرد، هو باب علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه؛ تناول فيه القول في المعاني الثلاثة التي يدخل التنوين الأسماء من أجلها، وهي:

أ- التفريق بين المتمكن الخفيف والثقيل غير المتمكن، ب- التعويض عن محذوف في الاسم، مثل: جوارٍ وغواشٍ، ج- تمييز النكرة من المعرفة في بعض الأسماء المبنيَّة خاصة؛ نحو: سيبويهِ وعمرويهِ(١).

أمَّا الوراق فلم يفرد كلامه على التنوين في باب مستقل، بل تحدث عنه في باب مجاري أواخر الكلم وكان تناوله مختلفاً عن تناول الزجاجي؛ فنراه يعلل تسمية التنوين بهذا الاسم أنه للفصل بين النونَّ التي يوقف عليها، ونون التنوين الذي لا يوقف عليه. كما علل دخول التنوين على الأسماء المعربة غير المشبهة للفعل؛ بأنَّ دخوله لأمن اللبس بينها وبين الأسماء المعربة التي تشبه الفعل. ونقرأ كذلك ذكره علة سقوط التنوين في الوقف، وعلة إبداله ألفاً حال الوقوف عليه(٢). والوراق في الكلام على التنوين أقرب من الزجاجي في بيان العلل؛ فقد كان كلام الزجاجي في بيان أنواع التنوين، وبيان جوانب صرفية في بعض المفردات التي ساقها.

سادساً: خصَّ الزجاجي تعليل امتناع الأفعال من الخفض بباب مستقل، أفاض الكلام فيه، في أربع عشرة صفحة من كتابه، وصدَّر كلامه في الباب بالنقل

(١) انظر: الإيضاح (ص ٩٧ – ٩٩) .

(٢) انظر: العلل في النحو (ص ٣٧ – ٣٩).

عن سيبويه[1]: "قال سيبويه: ليس في الأفعال المضارعة جرٌّ، كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه، معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال" وعقب على هذا النقل بالقول[2]: "هذا الذي يعتمد عليه الناس في امتناع الأفعال من الخفض، وكل علة تُذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض، فإنما هي شرح هذه العلة وإيضاحها، أو مولدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجه ولا سبب، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين، وإنما أشرح لك قول سيبويه أولاً، ثم أعود لذكر باقي العلل إن شاء الله "وأبان عن معنى كلام سيبويه بكلام طويل، بطرح أسئلة مشكلة والإجابة عنها.

وفصَّل القول في امتناع الأفعال من الإضافة إليها أو خفضها، وفي إضافة أسماء الزمان والمكان إلى الأفعال، وفي إضافة (ذي) إلى الفعل، ولم يخلُ كلامه من استطرادات[3].

أمَّا الوراق فتحدث عن امتناع الأفعال من الخفض في باب مجاري أواخر الكلم؛ فأوجز البيان، ولم يعدُ كلامه أن يكون شرحاً لكلام سيبويه الذي نقله الزجاجي؛ فهو يقول[4]: "فالجر امتنع من الفعل، لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والقصد بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام، لكان مبهماً، فإذا قلت: هذا غلام زيد، اختص على زيد، فلو قلت: جاءني غلام يقوم، لم يختص الغلام بإضافته إلى (يقوم) لأن القيام يكون من زيد، ومن عمرو، وسائر الناس، فلهذا أسقط

(١) الإيضاح (ص ١٠٧) . وانظر: كتاب سيبويه (١: ١٤) .

(٢) الإيضاح (ص ١٠٧) .

(٣) انظر: الإيضاح (ص ١٠٧ – ١٢٠) .

(٤) العلل في النحو (ص ٣١) .

الجر من الفعل. ووجه آخر: وهو أن المجرور يقوم مقام التنوين، والفعل لا يخلو من فاعل، فكان يؤدي إلى أن يقوم مقام التنوين – وهو وجه واحد ضعيف – شيئان قويان، وهما الفعل والفاعل، فسقط الجر

من الفعل، وحصل في الاسم، إذ كان محلا للإعراب "فمقتضى كلام كل من الزجاجي والوراق واحد، ولم يزد الوراق على ما قاله الزجاجي؛ بل أوجز.

سابعاً: طرح الزجاجي في مسائله الملحقة بكتابه علةَ عمل اسم الفاعل عمل فعله بالقول[١]: "ضارب تعمل عمل يضرب، كما أنَّ يضرب أُعرب لأنه ضارعه، فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إياه، فحُمِل كل واحد منهما على صاحبه. والمصدر الذي يكون بمعنى: أنْ فَعَل، أو: أنْ يفْعَل، يعمل عمل اسم الفاعل؛ لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل. ولا يتقدم مفعوله على فاعله؛ لأنه لم يقوَ قوة اسم الفاعل، ولم يجئ على تقديمه وتأخيره، وإضمار اسم الفاعل فيه؛ فلذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل".

وذهب الوراق مذهب الزجاجي في تعليل العمل لاسم الفاعل؛ إلا أنه تطرق إلى تفصيلات لم يعرض لها الزجاجي الذي اتسم كلامه بالإيجاز. ومن هذه المسائل التي بسطها بافتراض سؤال ثم الإجابة عنه[٢]: "فإن قال قائل: فلم جاز في اسم الفاعل إذا أريد به الحال والاستقبال الجر، وقد استقرت مشابهته للفعل، وهلاَّ امتنع من الجر كما امتنع الفعل المضارع من البناء، إذ كان بحصول شبهه بالأسماء يستحق الإعراب؟ "، و[٣] "فإن قال

(١) الإيضاح (ص ١٣٥) .

(٢) العلل في النحو (ص ١٦٨) .

(٣) العلل في النحو (ص ١٦٩) .

قائل: فلم جاز في اسم الفاعل إذا أريد به المضي أن يتعدى إلى المفعول الثاني، نحو قولك: زيد معطي عمروٍ درهما أمس؟ "، و"فإن قال قائل: فلم جاز أن تقول: هذان الضاربان زيداً، وأنت تريد الماضي بهذا القول؟ " و[1] "فإن قال قائل: فمن أين جازت الإضافة مع الألف واللام، مع التثنية والجمع في هذا الباب، كقولك: هذان الضاربا زيد، والضاربو عمرو، ولم يجز ذلك في المفرد، نحو قولك: الضارب زيد؟ "وأجاب عن ذلك كله بأسلوب تعليمي واضح.

ثامناً: من إيجازات الزجاجي في المسائل الملحقة بكتابه؛ تعليله عمل (إنَّ) و(ما) الحجازية عمل الفعل بمضارعتهما له، وعلَّل منع تقدم خبر (ما) الحجازية عليها وعلى اسمها بعدم تصرفها تصرف الفعل[2].

وعلل الوراق عدم تقديم خبر (ما) عليها وعلى اسمها بما علله الزجاجي، لكن بإنشاء سؤال والإجابة عنه، على سنته في معظم تعاليله. وزاد على كلام الزجاجي في (ما) تعليلَ وجوب إبطال عملها حال الفصل بـ (إلاَّ) بين اسمها وخبرها، بالقول[3]: "لأنَّ (إلاَّ) توجب الخبر؛ فبطل معنى (ما) ، فإنما هي مشبهة بـ (ليس) من جهة المعنى، لا اللفظ، فإذا زال المعنى بطل عملها؛ لأنَّ الشبه قد زال، فرجعت إلى أصلها " وأضاف أنَّ الأقيس في (ما) عدم العمل؛ لأنها كحروف الاستفهام، في دخولها على الاسم والفعل، لكنَّ الحجازيين وجدوها تنفي الحال والمستقبل ك (ليس) فعاملوها معاملتها في العمل[4].

---

(١) العلل في النحو (ص ١٧٠) .

(٢) انظر: الإيضاح (ص ١٣٥) .

(٣) العلل قي النحو (ص ١٣١) .

(٤) انظر: العلل في النحو (ص ١٣١ – ١٣٢) .

تاسعاً: ضمت مسائل الزجاجي مسألة في التثنية؛ هي إعراب المثنى، فنقل عن سيبويه أنَّ الألف في قولنا: الزيدان، هي حرف الإعراب، ونقل عن بعض البصريين القول بأنَّ الحروف أبدال من الحركات، ونقضه. وساق قول الجرمي (ت: ٢٢٥ هـ) بأنَّ الألف في المثنى ليست حرف إعراب، وانقلابها هو الإعراب، وردَّ عليه. ودفع رأي ثعلب بأن ألف المثنى بدل من ضمتين[١].

ولم يختلف عرض الوراق عما عرضه الزجاجي كثيراً في المسألة؛ فقد ذهب مذهب سيبويه، ورفض قول الجرمي في المسألة، وهذا علامة ترجح اطلاعه على إيضاح الزجاجي؛ فلا نرى تدافعاً بين فكرهما النحوي في التعليل، وكلاهما يلتقي عند إمام النحاة؛ سيبويه في كثير مسائل كتابيهما[٢].

أثر إيضاح الزجاجي وعلل الوراق فيمن بعدهما

لا يختلف اثنان في تقدم إيضاح الزجاجي على علل الوراق في الشهرة، عند المتقدمين والمتأخرين معاً، ولا يجد المتتبع لآثار كلٍ من الرجلين عند خالفيهما أيَّ عنت في الوصول إلى هذا. وتفوق الزجاجي الكبير على صاحبه مرده – فيما أرى – إلى الآتي:

– ارتباط اسم أبي القاسم باسم شيخه إبراهيم بن السري الزجَّاج (ت: ٣١١ هـ) وكثرة ملازمته له، حتى نُسب إليه؛ فدُعي بالزجاجي. وإنَّ أخذه العلم عن الأقطاب غير الزجاج أيضاً منحه وثوقية علمية؛ منهم:

(١) انظر: الإيضاح (ص ١٤١) .

(٢) انظر: العلل في النحو (ص ٤٩ – ٥٠) ، وانظر: علل التثنية لابن جني (ص ٦٦) ، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية بمصر: ١٤١٣ هـ.

ابن السرَّاج (ت: ٣١٦ هـ)، والأخفش الأصغر (ت: ٣١٥ هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) ، وابن كيسان (ت: ٢٩٩ هـ) وغيرهم.

- **تعدد رحلات الزجاجي دارساً ومُدرِّساً، أكسبته شهرة في الأمصار التي زارها، فقد ولِد في نهاوند، وسافر إلى بغداد، ثم أقام في حلب مدة، وارتحل إلى دمشق، وصنف في مكة، واستقر مقامه في طبرية، إلى أن وافته المنية فيها. كل هذا جعله معروفاً في تلك الأمصار، وعند أرباب العلم خاصة.**
- **وفرة مؤلفاته؛ فتحدثنا كتب التراجم عن ثمانية عشر (١٨) كتاباً، ولعل صاحب القدح المعلَّى فيها كتابه (الجمل) الذي كتبه في مكة المكرمة، وكان كلما أنهى باباً منه طاف بالبيت سبعاً، يدعو الله أن ينفع طلبةَ العلم بما كتب[١]، وقيل: بأنه لم يضع مسألة إلا ودهو على طهارة[٢]. ولقي هذا الكتاب من الذيوع والقبول الكثير، حتى بلغت الشروح عليه في بلاد المغرب فقط نحو عشرين ومئة شرح[٣]. ويليه في الشهرة كتابه الإيضاح في علل النحو، الذي حققه الدكتور مازن المبارك، ودرس شخصية صاحبه من خلاله، في كتابه (الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح).**

ونقل السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر أربعة مباحث منه؛ هي: باب

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)، (١: ٦٠٣) دار الكتب العلمية ببيروت،: ١٤١٣ هـ.

(٢) انظر: البلغة (ص ١٨٠) .

(٣) انظر: مقدمة الإيضاح (ص ٤) .

القول في الإعراب والكلام، أيهما أسبق[١]، وباب القول في الإعراب لمَ دخل في الكلام[٢]، وباب القول في الإعراب أحركة هو أم حرف[٣]، وباب القول في الإعراب لمَ وقع في آخر الاسم دون أوله أو وسطه[٤]. ونقل عنه أيضاً مسألة جرت بين الزجاجي وابن الأنباري[٥].

وأفرد الأستاذ جاب الله يازيد في أطروحته لنيل درجة الماجستير مبحثاً للكلام عن التعليل عند الزجاجي من خلال الإيضاح[٦].

أمَّا أبو الحسن الورَّاق فلم يحظ اسمه ولا كتابه بما حظي به الزجاجي وإيضاحه، وإنَّ المتفحص لكتابه يلحظ التالي:

- **أنَّه من الكتب القليلة التي أفردت الكلام على العلل النحوية في كتاب، ومعظم تعليلات المتقدمين كانت منثورة في طيَّات كتبهم، تحضر في مسألة، وتغيب عن أخرى.**
- **تفرده في استيعاب معظم الموضوعات النحوية، في كتابه؛ فلا يكاد يُغفل شيئاً وجاءت الأبواب الثلاثة الأُول في كتابه (باب علم ما الكلم، باب**

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١: ١٨٠-١٨٣) تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر (١: ١٨٤-١٨٧) .

(٣) انظر: الأشباه والنظائر (١: ١٨٨-١٩٣) .

(٤) انظر: الأشباه والنظائر (١: ١٩٤-١٩٦) .

(٥) انظر: الأشباه والنظائر (٥: ١٠٩-١١٢) .

(٦) انظر: ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص للأستاذ جاب الله يا زيد (ص ٧٩- ٨٥) كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر: ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م.

حدِّ الأسماء والأفعال والحروف، وباب مجاري أواخر الكلم) مؤصلة للكليات في معظمها، وتحدثت الأبواب الأخرى على معظم الظواهر النحوية، في ترتيب منهجي قويم. وهو من هذا الجانب يتقدم على سلَفِه الزجاجي، وليس في هذا على المتقدم مأخذ، فلا بدَّ من أن يستدرك اللاحقُ على السابق، وإلاَّ جمدت علوم العربية. كما أنَّ الزجاجي أفصح عن قصده في كتابه في مقدمته، وخدم مقصده بحق، ولو أنَّ الوراق قدَّم لكتابه لرأيناه ينشد صناعة كتاب يستوعب في التعليل معظم الدرس النحوي عند المتقدمين، ولكنه أغفل ذكر أيِّ باعث وهدف من كتابه، ويغلب على الظنَّ أنَّ هذا الكتاب كان آخر نتاج فكره، ولعله لم يصنع له مقدمة لموافاته المنية؛ وهذا كله استنتاج وحدس؛ فاقتضاب كتب التراجم في الحديث عنه جعل للظن والترجيح مسلكاً لذلك.

- يُحمد للكتاب أسلوبه التعليمي المكين، الذي يصلح للتدريس في جامعاتنا العربية، وفي الدراسات العليا خاصة؛ فلغة الكتاب السلسة، تجعل مسائل التعليل حسنة الفهم في أذهان الدارسين.
- اتسام الفكر النحوي عند الوراق بعدم الانغلاق، فهو ينقل عن علماء المذهبين؛ البصريين والكوفيين، مع أنَّ انتماءه الحقيقي للبصرة من غير تعصب. فهو يوافق ما يرى صوابه، ويرد ما ليس كذلك عنده.

وبعد عرض تلك المزايا عن الكتاب، لا بدَّ من الإجابة عن سبب عدم ذيوع الكتاب، كما ذاع صيت إيضاح الزجاجي، فالنقل عنه نادر – فيما أعلمه – ومنه ما نقله عنه ابن إياز (ت: ٦٨١ هـ) فيما ساقه السيوطي في الأشباه

والنظائر، في باب ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم[١]. وقد حُقق كتابه ثلاث مرات، ذُكِرتْ قبلُ[٢]. ولعل مردَّ خمول ذكر الوراق إلى ما يلي:

- **كونه غير مكثر من التصنيف، فالمذكور في كتب التراجم صناعته خمسة كتب فقط، ولعله لم يعش طويلاً؛ فمصادر ترجمته صرَّحت بتاريخ وفاته (٣٨ هـ) ، دون ذكر شيء عن سنة ولادته.**
- **لا نلمح في كتب التاريخ حديثاً عن رحلاته؛ فالرحلة عند المتقدمين ميزان في معرفة العالِم في الغالب، ففيها يعرف الرجل، ويذيع خبر آثاره العلمية.**
- **لم يقترن اسم الوراق بأحد من مشاهير علماء قرنه وقتذاك، وخبَّرتنا كتب التراجم عن شيخه أبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم (ت: ٣٥٤ هـ)[٣] وهو قارئ معروف، لكنه لم يُنعت بالنحوي. أمَّا والد زوجته السيرافي فلم تحدثنا الأسفار التاريخية عن أخذ صهره عنه. والحال نفسها في الكلام عن تلاميذه، الذين لم تذكر لنا كتب الأخبار اسم نحوي منهم. وذكرت الأستاذة مها المبارك في مقدمة تحقيقها لكتاب العلل أنَّ أبا علي الحسن بن علي الأهوازي (ت: ٤٤٦ هـ)[٤] قرأ عليه القرآن، وهو أحد علماء القراءات.**

(١) انظر: الأشباه والنظائر (٤: ٤٤) .

(٢) انظر: مصادر ترجمته (الوراق) ومراجعها من هذا البحث.

(٣) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار للذهبي (١: ٣٠٩) تحقيق بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ.

(٤) انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار (١: ٤٠١-٤٠٥)، وانظر: مقدمة العلل للوراق (ص ١٤).

- **غمز بعضهم من قناته؛ بأن السيرافي أملى عليه شرح مختصر الجرمي، فنسبه لنفسه[1]. وهذا الاتهام لا بينة عليه، وكان هذا وَصْلَة لإيغال الدكتور منصور عبد السميع في اتهام الوراق بالنقل عن السيرافي كثيراً نقلاً نصياً دونما عزو، وقد أجبت عن هذا في كلامي على مصادر الوراق، في هذا البحث.**

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٣: ٢٦٥) .

الخاتمة

أبرز نتائج البحث

يمكن إدراج ما خلُص إليه البحث تحت أربع عنوانات:

الأول: الموافقات: يجتمع الكتابان فيما يلي:

– سلامة اللغة من التعقيد والإغراب.

– التقارب الكبير في كثير من معالم منهجيهما.

– القصد التعليمي كان هدفاً للكتابين؛ من خلال العبارة، وبسط المادة العلمية وتقريرها.

– لا نقف على تناكر في الرؤية النحوية في التعليل، لكل من الكتابين، وذلك فيما اتفق عرضه من المسائل بينهما.

– التقاء نظر المُؤَلِفَين عند رأي سيبويه – رحمه الله – كثيراً.

– عدم تجاوز كل منهما العللَ الثواني إلى العلل الثوالث؛ التي هي ضرب من البطر العلمي فيما أرى.

الثاني: الاختلافات:

– اتسم عرض الزجاجي لتعليلاته بعدم الإطالة، وكان الوراق يبسط القول في كل مسألة باستيفاء لا استطراد فيه.

– أراد الزجاجي أن يؤصل للكليات في صناعة التعليل في كتابه، وأبان عن ذلك في مقدمته. أمَّا الوراق فجعل كتابه يعلل معظم الظواهر النحوية مرتبة على الأبواب، وتجلى هذا في مادة كتابه الذي لم يصنع له مقدمة.

– مال الزجاجي في كتابه إلى الجانب التنظيري. أمَّا الوراق فكان التطبيق غالباً على التنظير في كتابه.

الثالث: الخلاصة: يترجح لديَّ بقوة اطلاع الوراق على كتاب سابقه الزجاجي وإفادته منه، رغم عدم ذكره أو ذكر كتابه، وهذا بادٍ في عدد من الموضوعات التي طرحاها معاً. ومن سنن كثير من المتقدمين عدم النقل عن معاصريهم، أو ذكرهم في تصانيفهم.

الرابع: توصية: أهيب بإخوتي مُدَرسي طلاب الدراسات العليا الالتفات الجاد إلى كتاب أبي الحسن الوراق، ولفت نظر طلابهم إليه؛ فهو بحق كتاب منهجي في العلل النحوية، وعلى جانب كبير من التقانة في التصنيف؛ ليأخذ حقه العلمي في الدرس اللغوي.

المصادر والمراجع

١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ.

٢) الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر: ٢٠٠٢م.

٣) إعراب القرآن للنحاسُ، تحقيق زهير غازي زاهد عالم الكتب بلبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٠٩ هـ.

٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي. دراسة وتحقيق الدكتور محمود فجال. مطبعة الثغر. الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٥) إنباه الرواة على أخبار النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية ببيروت. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

٦) الإيضاح في علل النحو للزجاجي. تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس ببيروت، الطبعة الخامسة: ١٤٠٦هـ.

٧) البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف ببيروت.

٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية: ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م

٩) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي تحقيق: محمد المصري جمعية إحياء التراث في الكويت. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ.

١٠) التكملة لكتاب الصلة للقضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس. دار الفكر للطباعة بلبنان: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١١) الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ.

١٢) حروف المعاني للزجاجي. تحقيق: علي توفيق الحمد دار النشر: مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٤م.

١٣) ديوان العجاج رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس بدمشق: ١٩٧١ م

١٤) ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

١٥) الزجاجي: حياته وآثاره ومذهبه النحوي، من خلال كتابه (الإيضاح) للدكتور مازن المبارك. دار الفكر. الطبعة الثانية: ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

١٦) السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية: ١٤٠٠ هـ.

١٧) السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ.

١٨) سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ببيروت.

١٩) شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير بدمشق. الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ.

٢٠) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٩٠ م.

٢١) ظاهرة التعليل في النحو عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص، لجاب الله يا زيد رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر:

٢٠٠٤/٢٠٠٥ م.

٢٢) العِبَر في خبر مَن غبر، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد. مطبعة حكومة الكويت. الطبعة الثانية: ١٩٨٤م.

٢٣) علل التثنية لابن جني، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية بمصر: ١٤١٣ هـ.

٢٤) علل النحو للوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٢٥) العلل في النحو لابن الوراق، تحقيق الدكتور منصور علي عبد السميع، الصحوة للنشر والتوزيع بالقاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ.

٢٦) العلل في النحو للوراق. تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ.

٢٧) في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٨) في أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نخلة. دار المعرفة الجامعية: ٢٠٠٢م.

٢٩) كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى.

٣٠) كتاب اللامات للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، مجمع اللغة العربية بدمشق: ١٣٨٩ هـ.

٣١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)، دار الكتب العلمية ببيروت: ١٤١٣ هـ.

٣٢) اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن الشيباني الجزري. دار صادر ببيروت: ١٤٠٠هـ.
٣٣) اللمع في العربية لابن جني. تحقيق الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر بعمان: ١٩٨٨ م.
٣٤) المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ورفاقه، طبع وزارة الأوقاف بمصر: ١٤٢٤ هـ.
٣٥) معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ.
٣٦) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة: ١٣٧٦هـ.
٣٧) معرفة القراء الكبار للذهبي، تحقيق بشار عواد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ.
٣٨) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد على حمد الله، دار الفكر بدمشق، الطبعة السادسة: ١٩٨٥ م.
٣٩) الوافي بالوفيات للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ببيروت: ١٤٢٠ هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... – ٥٤١ –

التعريف بأبي القاسم الزجاجي ..... – ٥٤٣ –

اسمه ونسبه: ..... – ٥٤٣ –

مولده ووفاته: ..... – ٥٤٣ –

حياته: ..... – ٥٤٤ –

شيوخه: ..... – ٥٤٤ –

تلاميذه: ..... – ٥٤٥ –

مؤلفاته: ..... – ٥٤٥ –

التعريف بأبي الحسن الورَّاق ..... – ٥٤٦ –

اسمه ونسبه: ..... – ٥٤٦ –

مولده ووفاته: ..... – ٥٤٦ –

حياته: ..... – ٥٤٧ –

شيوخه وتلاميذه: ..... – ٥٤٧ –

مؤلفاته: ..... – ٥٤٧ –

بين يدي الكتابين ..... – ٥٤٨ –

الموازنة في المنهج ..... – ٥٥٥ –

أثر إيضاح الزجاجي وعلل الوراق فيمن بعدهما ..... – ٥٨١ –

الخاتمة ..... – ٥٨٧ –

أبرز نتائج البحث ..... **– ٥٨٧ –**

المصادر والمراجع ..... **– ٥٨٩ –**

فهرس الموضوعات ..... **– ٥٩٣ –**